النقطة الثانية: شبهة دعوى اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث دون متنه.

تطرقنا في النقطة السابقة إلى بيان شمولية منهج المحدثين في نقد الروايات وخطأ من اتهمه بالقصور والخلل وفي هذا يقول الأعظمي:

"لا يصح اتهام منهج المحدثين في النقد بالقصور والخلل، فإن منهجهم في نقدهم للحديث المروي ومدى صحته، أو بعبارة أخرى مدى ضبط الراوي، فهو منهج متشعب ومتطور، فتارة يقارنون بين الروايات وأخرى يعارضونها بالقرآن الكريم، ومرة يفحصون المواد الكتابية من حبر وورق، وأحيانا يحكمون عقولهم وفي ضوء ذلك كله كانوا يحكمون وينقدون"(١).

فيتبين بهذا أن منهج المحدثين في نقد الروايات، كان موجهاً لنقد المتن كما كان موجهاً لنقد السند، فهم لم يهملوا جانباً أو طرفاً من أطراف الحديث ويهتموا بالطرف الآخر، بل توجه اهتمامهم في النقد والتمحيص إلى كل من الإسناد والمتن، ولو تمعنا في المباحث التي تطرق لها علماء المصطلح، لوجدنا أنها تحتوي على مادة غزيرة ذات صلة قوية بنقد المتن، بالإضافة إلى العناية بالسند ورجاله، والجوانب التاريخية لعلم الحديث وتدرجه حتى أصبح علما متكاملاً، يتضمن كل ما يمكن أن يفكر فيه العقل البشري من المباحث النقدية، بل إن الباحث المنصف يصل في نهاية المطاف إلى نتيجة حتمية وهي أن نقاد المحدثين لم يكن نصب أعينهم إلا المضمون أي متن الحديث، بل نستطيع أن نقول إن مباحثهم النقدية كلها سواء كانت تتعلق حسب الظاهر بالسند، أو بما يتعلق بالسند أو بالمتن، كانت في واقع الأمر تدور حول نقد المتن والوصول إلى الصحيح من الذي نُسب إلى الرسول ﷺ، فهو الذي كانوا يهدفون إليه، ومن ذلك مثلا قولهم في تعريف الحديث الصحيح: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم من شذوذ وعلة"، فقولهم: "وسلم من شذوذ وعلة"، راجع إلى نقد المتن كما هو راجع إلى نقد السند لأن الشذوذ يكون في السند كما يكون في المتن، كما أن العلة قد تكون في السند وقد تكون في المتن.

---

(١) منهج النقد عن المحدثين، للأعظمي: ص٤٩ بتصرف.

والحسن لذاته الذي يرقى إلى درجة الصحيح لغيره، لا ينظر فيه إلى كثرة الطرق والأسانيد فقط، بل يلاحظ فيه من أول الوهلة أن يكون خاليا عن الشذوذ والعلة وقد بينا أن الشذوذ والعلة قد يكونان في المتن كما قد يكونان في السند.

ولذلك فرق العلماء بين قولهم: حديث حسن الإسناد أو صحيح الإسناد، وقولهم حديث حسن أو حديث حسن صحيح، لأنه قد يكون حسن الإسناد أو صحيحه دون المتن لشذوذ أو علة لا يطلع عليها إلا الجهابذة.

وهم أيضا نراهم قد قسموا المقلوب إلى قسمين: مقلوب متنا ومقلوب سندا، وكذلك المضطرب والمدرج والمصحف وزيادة الثقة، فإن العلماء يتناولون في هذه المباحث المتون بالدرجة الأولى، فإن الاضطراب قد يكون في المتن كما قد يكون في السند، والإدراج قد يكون في المتن كما قد يكون في السند، والتصحيف له صور كثيرة تتعلق بالمتن وقد عُني به النقاد وصنفوا في ذلك كتباً كثيرة.

ونرى كذلك في الحديث الموضوع، فقد وضعوا علامات للكشف عن الوضع يعود بعضها إلى البحث عن حقيقة السند والأكثر للمتن.

فمن القواعد التي وضعوها لمعرفة الوضع في السند ما يلي:

١- أن يكون راويه كذاباً معروفاً بالكذب ولا يرويه ثقة غيره، وقد وجه النقاد عنايتهم لمعرفة الكذابين وتواريخهم وتتبع ما كذبوا فيه حتى لم يتركوا أحدا.

٢- اعتراف الواضع بالوضع.

٣- رواية الراوي عن شيخ ثبت عدم لقياه له، أو أنه وُلد بعد وفاته، أو لم يدخل المكان الذي ادعى سماعه فيه.

٤- وقد يتبين الوضع من حال راويه وبواعثه النفسية على الوضع[1].

هذا عن القواعد التي وضعها النقاد لمعرفة الوضع في السند.

فماذا عن القواعد التي وضعوها لمعرفة الوضع في المتن:

فمن القواعد التي وضعوها لمعرفة الوضع في المتن ما يلي:

---

(١) انظر السنة للسباعي: ص٩٧-٩٨، والوضع في الحديث لعمر فلاته: ١/٢٨٥-٢٩٩.

١- ركاكة اللفظ بحيث يتضح للخبير بأسرار البيان العربي، أن مثل هذا اللفظ الركيك، لا يتوقع صدوره عن أحد الفصحاء أو البلغاء، فكيف بسيد الفصحاء سيد ولد آدم محمد ﷺ.

٢- فساد المعنى بأن يكون ما يرويه مخالفاً لبدهيات العقول، مع عدم إمكانية تأويله، أو أن يكون مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق، أو داعياً إلى المفسدة والشهوة، أو مخالفاً للحسن والمشاهدة، أو كان مخالفاً لقواعد الطب المتفق عيها، أو كان مخالفاً لما يوجبه العقل لله عز وجل من تنزيه وكمال، أو أن يكون مخالفاً لقطعيات التاريخ أو سنة اللّه في الكون والإنسان، أو يكون مشتملاً على سخافات وسماجات يصان عنها العقلاء، وكذا كل ما يرده العقل بداهة.

٣- مخالفته لصريح كتاب اللّه، بحيث لا يقبل التأويل، وكذلك إن كان مخالفاً لصريح السنة المتواترة، أو أن يكون مخالفاً للقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة، أو أن يكون مخالفاً للإجماع.

٤- مخالفة المروي لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبوة.

٥- موافقة الرواية لمذهب الراوي وهو متعصب مغال في تعصبه، كأن يروي مرجئ حديثاً في الإرجاء، وكذا رافضي حديثاً في فضائل أهل البيت.

٦- وكذلك لو تضمن الحديث أمراً من شأنه أو تتوافر الدواعي على نقله لأنه وقع بمشهد عظيم، ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد.

٧- وكذلك لو اشتملت الرواية على إفراط في الثواب العظيم على العمل الصغير، والعكس بالعكس أي المبالغة بالوعيد الشديد على الفعل الحقير كما يفعل بعض القصاصين[1].

وهكذا يتضح لنا أن نقاد الحديث لم يوجهوا اهتمامهم لنقد السند فقط، أو يوجهوا جل عنايتهم إليه دون المتن، بل كان النقد للسند والمتن معاً، بل رأينا كيف أنهم وضعوا علامات لمعرفة الوضع في المتن أكثر من تلك الأمارات لمعرفة الوضع في السند، ولم يكتفوا بهذا بل

(١) انظر الوضع في الحديث، لعمر فلاته: ١/٣٠٠-٣٠٦، والسنة للسباعي: ص٩٧-١٠٢.

جعلوا للذوق الفني مجالا في نقد الأحاديث وردها أو قبولها، فهل بعد هذا يصح ادعاء قصور وخلل منهج المحدثين في النقد لأنه توجه إلى نقد السند دون نقد المتن -حسب زعم المستشرقين-.

إن هؤلاء المستشرقين بدعواهم تلك يتجاهلون القاعدة المشهورة عند المحدثين، وهي أنه لا تلازم عندهم بين صحة الإسناد وصحة المتن، إذ قد يصح السند أو يكون حسنا لتوافر الشروط فيه، من الاتصال والعدالة والضبط دون أن يصح المتن، لوجود شذوذ أو علة فيه، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر، ويتجاهل أصحاب هذه الدعوى نقد المحدثين لمتون الحديث بالفعل نقداً مطبقاً على الأصول النظرية التي قرروها، وإن نقد المحدثين لمتن الحديث وسنده إنما هو نقد للتمييز بين ما يثبت وما لا يثبت، فإذا ثبت فالمقام مقام تصديق وعبودية وتسليم، وهذا لا يتعارض مع السعي لفهمه فهما صحيحاً، ويمكن الرد على هذه النظرية الاستشراقية بما دُوِّن عن أئمة النقد من المحدثين من أنواع النقد للروايات ومن ذلك أجوبتهم عن الأسئلة الموجهة لهم عن الروايات كأسئلة حمزه السهمي للإمام الدارقطني وغيرها، ومن ذلك نقدهم للمتن إلى جانب نقدهم أسانيد الرواية بما يشهد بتجاوزهم نقد السند إلى نقد المتن، وبما يشهد بنقدهم السند والمتن معا، ولو كان الأمر كما ادعاه "جوزيف شاخت" من وافقه من المستشرقين لما قال الإمام الدارقطني في حكمه على بعض الأحاديث "السند صحيح والمتن موضوع" ولما قال الإمام الذهبي في بعض الرواة الكذابين" روى بإسناد نظيف مرفوع: (قيام الليل فرض على حامل القرآن) فكذا فليكن الكذب[1]!! فلم تكن نظافة السند سبباً في خديعتهم وقبولهم للمتن، ولم يكن توجههم لنقد السند لإخفاء وراءه نقد المتن، لقد اهتم المحدثون بنقد السند لأنه هو سلم الوصول إلى المتن والمرقاة إليه، ولأن من أخل به خلط الصحيح بالسقيم دون أن يشعر، وهذا هو الأمر الذي لم يعرفه المستشرقون أو تجاهلوه ولم يعرفوا أصوله وقواعد تطبيقه[2].

---

(١) المغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق نور الدين عتر، دار إحياء التراث العربي ١٣٩١هت: ٦٢٤/٢.

(٢) انظر المستشرقون والسنّة، للرحيلي: ص٥٧-٥٨.

ولا يصح أيضاً دعوى تغليب نقد السند على نقد المتن، لأن معرفة المحدثين لثبوت الرواية من عدمه تستلزم نقد السند والمتن جميعاً النقد الكافي، الذي يتبين به مدى صحة السند وصحة المتن، وهم قد اشترطوا شروطاً لصحة السند وشروطاً لصحة المتن، ومتى ما تخلف واحد أو أكثر من شروط الصحة انتفقت صحة الرواية، سواء أ كان ذلك الشرط أو تلك الشروط متعلقة بالسند أم المتن[1].

ومما يظهر به شدة العناية بالمتن لديهم ما هو معلوم في منهجهم من أن نقد السند عندهم شرط لتبين صحة المتن، فنقد السند إنما هو لصالح نقد المتن، بل إن مسالك نقد المتن عندهم أسهل من نقد السند، فلا يمكن بالتالي القول في نقد السند والمتن أن أحدهما هو الأساس بل إن كلاهما نقده أساس للتعرف على مدى صحة الرواية، فلئن كانت دراسة السند تسبق دراسة المتن، فإن نقد المتن أسبق في الوجود تاريخياً من نقد السند، وكذلك فإن صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن كما سبق أن بيّنا، وإذا ثبتت نكارة متن حيث لم يفتقر في الحكم ببطلانه إلى النظر في سنده[2].

يقول الدكتور عبد الله الرحيلي: "يتبين لنا منهج النقد عند المحدثين ومدى عنايتهم بنقد الحديث سنداً ومتناً بما لا مزيد عليه، بالنظر للأمور الآتية:

أولاً: شروطهم للحديث المقبول ودقتها وتعلقها بالسند والمتن، وشروطهم في الراوي ليكون مقبول الرواية، وأنه حتى بعد توافر شروط القبول في الراوي لم يكتفوا بذلك لقبول روايته، بل اشترطوا أيضاً شروطاً في روايته، كما هو معلوم من شروط الحديث الصحيح، وشروط الحديث الحسن مثلاً.

ثانياً: أنواع علوم الحديث التي ابتكروها واصطلاحاتهم فيها، وعنايتهم بالتحقيق في تلك الاصطلاحات.

يَشْهد كلٌّ ذلك بعنايتهم الدقيقة بالسند والمتن من حيث كثرة هذه العلوم وتنوعها من جهةٍ حتى شملت كلَّ الصور الممكنة في أحوال الرواة وفي أحوال الروايات وفي أحوال

---

(١) المستشرق والسنّة، للرحيلي: ص٥٨-٥٩.

(٢) انظر المرجع السابق: ص٥٩.

الأسانيد، ومن حيث استلزام كثير من تلك الأنواع من علوم الحديث نقدَ السند والمتن جميعاً والمقارنةَ من جهة أخرى.

ثالثاً: كثرة مؤلفاتهم في الحديث وعلومه وتنوعها إلى حد مدهش حقاً، مع عنايتهم بالتحقيق فيها والتدقيق وبيان الصواب من الخطأ دون مجاملة أو تساهل.

رابعاً: إن النقد عندهم قد رافق روايَتهم للحديث منذ البداية، فكان ميزاناً يعرضون عليه الروايات لمعرفة صحيحها من سقيمها لِما اشتمل عليه منهج النقد عندهم من قواعد ومصطلحات دقيقة لهذا الغرض.

فتزامُنُ هذا النقد -بمنهجه الدقيق- لرواية الحديث - بغض النظر عن التدوين الرسمي للحديث- يقطع الطريق على المتقولين في ثبوت الحديث النبوي وفي سلامة منهج المحدثين في نقد الروايات.

بل وجود النقد عندهم بذلك المنهج الدقيق قبل عصر التدوين للمؤلفات الكبيرة في الحديث يعتبر دليلاً عمليّاً واقعيّاً في الرد على الشبهات. التي تثار حول ثبوت الحديث النبوي.

خامساً: إنه بمقارنة منهج النقد عند المحدثين بما يُسمى عند الغربيين منهجَ النقد التاريخي نجد أن ما في النقد التاريخي من محاسن موجودة في منهج المحدثين، ويزيد منهجُ المحدثين عليه بالدقة وبمجيئه في وقته بالنسبة لنقد الحديث، وصلاحه منهجاً مستمرّاً قابلاً للتطبيق.

أما منهج النقد التاريخي عندهم فإنما وضعوه في مرحلة متأخرة لحل مشكلات في تاريخهم قد حصلت بالفعل، ومن ذلك ما حَلّ منذ زمن طويل في جميع روايات كتبهم (التوراة والإنجيل) من تحريف وتبديل وما إلى ذلك، وهيهات أن يُصْلِحَ ذلك المنهج ما أفسد الدهر!!

وفرق كبير بَيْن أن يوضح منهج -مهما كان دقيقاً- لمعالجة اختلاق وتحريف قد حَصَلا في كتابٍ ما بعد فَقْدِ كل نُسَخِهِ الصحيحة وفَقْدِ أسباب التعرف على الصواب فيه عن طريق الرواية لانقطاع الأسانيد ووجود مَنْ لا تُقْبَل روايته في الرواة من مجهول أو مجروح -كما هو الحال بالنسبة للتوراة والإنجيل- وبَيْن أن يوضع منهج لضبط الروايات الصحيحة

وضمان استمرارها سالمة من التحريف والتصحيف والتبديل كما هو بالنسبة للحديث النبوي"[1].

ويقول أيضاً: "وبَعْدَ النظر إلى جهود المحدثين في النقد يتبين لنا بوضوح وَجَلاءٍ الأمور التالية:

١- أنها كانت كافية لتمييز صحيح الحديث من ضعيفه من حيث كثرتها وتنوعها، ومن حيث دقتها، ومن حيث شمولها.

٢- أنها لم تكن نظرية فقط بل كانت نظرية عملية، فهي نظرية من حيث أنها أصبحت قواعد للبحث في هذا المجال، وأمّا أنها عملية فلأنها كانت وليدة الحاجة، وُجِدتْ بمقتضاها وتطورت بتطورها؛ ولأنها أصبحت المحتكَم العملي لكلِ قول يقال في هذا الميدان.

٣- أن تلك الجهود رافقت رواية الحديث منذ البداية، ولم تأت بعد فترة طويلة من روايته حَلاًّ لتحريف أو اختلاق قد حَلّ بالحديث -كما مر في الفقرة "رابعاً".

فكان من نتيجة ذلك وثمراته العظيمة حِفْظُ روايات السُّنّة النبوية، من التحريف، إذْ أن تلك الضوابط التي اتخذها المحدثون، وساروا عليها لتمييز المقبول من المردود من الروايات إنما كانت في أصل نشأتها وقائيّةً ولم تكن علاجيّةً، ثم تطورت حسب الحاجة فيما بعد، في صورتها الوقائية والعلاجية.

سادساً: من مناهجهم أنهم دوّنوا في سِيَرِ الرواة كل ما رُوي في حقهم جرحاً وتعديلاً، ما صَحَّ وما لم يصح؛ لأنهم -في الغالب- يعتمدون على ذكر السند في ذلك، وَيَرَون أنه يُخْليهم من عُهْدة رواية ما لم يصح في هذا الباب، وأنهم يؤدّون الأمانة حين يوردون فيه كل ما قيل وأنهم يقومون بشيء من النقد لهذه الروايات حين يذكرون أسانيدها. ومَنْ يَغْفل عن منهجهم هذا فإنه قد يحار -أحياناً- أو يضل حين يقرأ بعض السِّيَرِ والتراجم بل بعض

---

(١) حِوَارٌ حَوْلَ مَنهج المحدثين في نقد الروايات سَنداً ومتناً، د. عبد اللّه الرحيلي، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، ط. ١، سنة ١٤١٤هـ -١٩٩٤م: ص٥٥-٥٩.

سير الأئمة والعلماء لِما يراه مِنْ تناقضٍ مِنْ مَدْحٍ وقَدْح في المترجَم له، ولا يُنْقذه من هذا إلا التنبّه لمنهجهم هذا، وتمحيص تلك الروايات والأخذ بالثابت واطّراح ما عداه.

سابعاً: من مناهجهم أنهم -في كثير من الأحيان- يَنْقدون النقد، أي أنهم يطبقون منهجهم في نقد الروايات على ما يُروى من جرح وتعديل في الرواة، فقد استعملوا المنهج في نقد المنهج، ومن الأدلة والأمثلة -معاً- على هذا: شروطهم في قبول الجرح والتعديل، ومن تلك الشروط التثبت من صحة النسبة لهذا الجرح أو التعديل لإمام من الأئمة، ومن ذلك قواعدهم التي وضعوها لتمييز الجرح والتعديل المقبولَيْن من المردودَيْن، وقواعدهم فيما يتصل بتعارض الجرح والتعديل، لذلك تفاوت رجال النقد عند المحدثين وتفاوتت منازلهم، حسب اتباعهم لتلك القاعد النقدية، فقول فلان مثلاً معروف أنه ليس كقول فلان من نقاد المحدثين، والسبب هو مدى تثبته من تطبيق المنهج.

ثامناً: نقْدهم للسند إنما هو لمصلحة نقْد المتن، فعنايتهم بالسند عناية بالمتن، ومن ثمرات ذلك أنه إذا جاء في السند كذاب، رَدّوا الحديث بغض النظر عن استقامة متن الحديث، وهذا نقد وعناية أبلغ مما يقصده بعض مَنْ تَعَلّق في ذهنه شبهة المستشرقين في تُهْمتهم للمحدثين في العناية بنقد السند دون المتن، فإنه لو نُقِدَ المتن في هذه الحال لربما قيل: معناه سليم وحسن في ضوء الشرع والعقل، لكن المحدثين يردونه بغض النظر عن ذلك، مهما كان حسناً، بل هم كثيراً ما لا يحتاجوا إلى النظر في المتن طالما كان في سنده كذاب؛ لأن نقد السند في هذه الحال أغناهم عن نقد المتن. فأيهما أبلغ في التدقيق والتحقيق منهج المحدِّثين أو منهج المُحْدِثين إن كان لهم منهج يا ترى؟!.

تاسعاً: من منهجهم في نقد الروايات أنهم قد ينطلق أحدهم في ذلك مما يبدو أن نقد المتن أسهل من نقد السند؛ فإنّ نقْد السند -في أغلب صوره- أمر لا يستطيعه إلا المحدثون، في حين أنه قد يبدو لغيرهم في حالات قليلة اختلال في المتن، لكن عناية المحدثين بالسند لم تمنعهم من العناية بالمتن فقد اعتنوا بنقد الاثنين جميعاً: السند والمتن. على أن الأمر عندهم ليس المعيار فيه السهولة والصعوبة -ولهذا اهتموا بالأمرين معاً- بَيْد أنهم اعتنوا أكثر بما لا يُحْسنه غيرهم فيما يبدو لي -والله تعالى أعلم.

عاشراً: من منهجهم في نقد الرايات أنهم لا يتقصّدون في نقدهم للرواية تصحيحها أو تضعيفها أي أنهم لا يَضعُون الحُكْم في رؤوسهم أوّلاً ثم يناضِحون عنه على أي حال، وإنما ينقدون الروايات ليعرفوا هل هي صحيحة أو غير صحيحة؟ لأنهم إنما يَحْتكمون في ذلك إلى قواعد ثابتة يَعْرضون عليها الروايات فيتضح لهم بها ما إذا كانت الرواية ثابتة أو غير ثابتة. ولا يكتفون بذلك -في كثير من الأحيان- بل ينقدون النقد -كما سبق- ليميزوا صوابه من خطئه.

والمقصود أن المحدث عندما يبحث في الحديث سنداً ومتناً للتعرف على مدى صحته، لا يتقصّد -غالباً- تصحيح الحديث أو تضعيفه، لأنه ليس مُبِّيتاً حكماً يريد إثباته -وإنما يبحث ليعرف هل هو صحيح أو حسن أو ضعيف ثم بعد ذلك يُصْدِر حكمه على الحديث بحسب نتيجة البحث.

حادي عشر: ومن منهجهم في نقد الروايات أنهم لا يَتحكّم فيهم مذهب أو هوى -غالباً- في نقدهم للروايات؛ لأن مذهبهم الحديث، وميزانهم في التصحيح والتضعيف قواعدهم الثابتة المعتبرة، فإذا ثبت الحديث فهو دِينُهم ومذهبهم، وبذلك اختفى من مذهبهم كثيرٌ من السلبيات التي قد تؤخذ على مذاهب غيرهم -مهما زعم هؤلاء التحقيق- ولعل مِن أسباب هذا أن كثيراً من الطوائف الأخرى -إن انطلقت من قواعد ومناهج- إنما تضح قواعدها ومناهجها في ضوء أهوائها ومذاهبها في كثير من الأحيان، أما المحدِّثون فإنما حاولوا أن يضعوا قواعدهم ومناهجهم في ضوء الوحي المنّزه عن الخطأ: الكتاب والسنّة"[1].

وبهذا نختم الحديث في هذا المبحث، والذي عنوناه، بـ"دعوى "شاخت" وضع الأسانيد اعتباطاً"، وهو أيضاً ختام حديثنا في الفصل الأول من هذا البحث، والذي كان بعنوان "آراء المستشرق "شاخت" حول السنّة النبوية ومناقشتها، وننتقل إلى الفصل الثاني.

---

(١) حِوَارٌ حَوْلَ مَنهج المحدثين، د. الرحيلي: ص٥٩-٦٥.